

قياس الإستقرار المالي للبنوك العربية : دراسة مقارنة أسماء سليمان محمد الحميد سليمان

الملخص:

هدفت الدراسة للتعرف على واقع الإستقرار المالي بالبنوك العربية خلال الفترة من 2007- 2017 ، وتم استخدام المنهج التحليلي الوصفي، حيث تم استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS واختبار التباين الأحادي ANOVA واختبار المقارنات المتعددة Post Hoc Test لاختبار فرض الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق معنوية ذات دلالة احصائية فيما بين البنوك العربية فيما يتعلق بالإستقرار المالي، وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك العمل على رفع معدلات تحقيق الاستقرار المالي.

Abstract:

The study aimed to identify the reality of financial stability in Arab banks during the period from 2007-2017. The analytical descriptive approach was used, the SPSS statistical analysis program, ANOVA, and the Post Hoc Test used to test the hypothesis of the study. The study found significant differences statistics among Arab banks regarding financial stability. The study recommended the necessity for banks to work to raise rates of achieving financial stability.

الجزء الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: الدراسات السابقة:

1. دراسة (Cihak & Hesse 2008) بعنوان: "البنوك الإسلامية وسلامة الإستقرار المالي" هدفت هذه الدراسة إلى قياس الإستقرار المالي في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر Z-Scoure وصنفت المصارف الإسلامية والتجارية حسب حجم أصولها أصغر أو أكبر من مليار دولار إلى صغيرة وكبيرة تبعاً. تمثلت نتائج الدراسة في أن المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف التجارية الصغيرة، وأن المصارف التجارية الكبيرة أكثر استقراراً من المصارف الإسلامية الكبيرة، وأن المصارف الإسلامية الصغيرة أكثر استقراراً من المصارف الإسلامية الكبيرة.
2. دراسة (غسان وقتدوز 2012) بعنوان: "قياس الإستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية" هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى استقرار البنوك السعودية بما فيها البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية، وذلك خلال معطيات ربع السنوية التي تمتد من سنة 2005 إلى 2009 وقد شهدت هذه الفترة حدوث صدمات الأزمة المالية العالمية 2007-2008 مما يعطى للبحث أهمية خاصة. تمثلت نتائج الدراسة في أن كل من بنك الاستثمار والبنك السعودي البريطاني وبنك البلاد - خاصة - تساهم إيجابياً وذاتياً في مؤشرها للاستقرار المالي، بينما مجموعة سامبا المالية، وبنك الراجحي وخاصة بنك الرياض تساهم سلبياً في استقرار مؤشرها المالي. وأن البنوك الإسلامية تقلص نسبياً من المؤشر العام للاستقرار المالي، لكنها في نفس الوقت ساهمت بأسلوب فعال في تعزيز الإستقرار المالي عبر مؤشر التنوع في سلعها المالية. وتفرز النتائج أيضاً أن لمؤشر تكاليف التشغيل إلى الدخل دور شبه محايد في تحسين أداء مؤشر الإستقرار المالي.
3. دراسة (Hirtle, et al 2015) بعنوان: "تقييم الإستقرار المالي: تقييم رأس المال والخسائر بموجب نموذج سيناريوهات الإجهاد (CLASS)" هدفت هذه الدراسة إلى استخدام نموذج CLASS الذي يعد إطار عمل لاختبار الإجهاد

الرأسمالي من أعلى إلى أسفل ويستخدم البيانات العامة ونماذج الاقتصاد القياسي البسيطة والافتراضات الإضافية وذلك لتوضيح تأثير السيناريوهات الاقتصادية الكلية على الشركات المصرفية الأمريكية.

تمثلت نتائج الدراسة في أن إجمالي العجز في رأس المال النظامي في ظل ظروف الاقتصاد الكلي المجهد بدأ يرتفع أربع سنوات قبل الأزمة المالية، وبلغت ذروتها في الربع الرابع من عام 2008. وقد انخفضت فجوة رأس المال منذ ذلك الحين بشكل حاد، والآن أقل بكثير من مستويات ما قبل الأزمة. في القطاع العرضي وقد قدرت الشركات المصرفية أنها أكثر حساسية لظروف الاقتصاد الكلي كما أن لديها نسب رأسمالية أعلى، تتفق مع وجهة نظر "احترازية" لرأس المال المصرفي، على الرغم من أن هذا السلوك لا يتضح إلا منذ الأزمة. وفسرت النتائج كدليل على مرونة النظام المصرفي الأمريكي منذ الأزمة المالية، وأيضاً كدليل على قيمة اختبار الإجهاد كأداة للسياسات التحولية الكلية.

٤. دراسة (رانيا و نرمين 2016) بعنوان: "مدى ملائمة مؤشر Z-Scoure لقياس الإستقرار المالي للمصارف السورية" هدفت هذه الدراسة إلى دراسة مدى ملائمة مؤشر الائتمان Z-Scoure للبنوك السورية، ولتحقيق هذا الهدف قامت الباحثة ببناء نموذج انحدار متعدد خلال الفترة الممتدة من الربع الأول 2010 إلى الربع الرابع 2014 باستخدام سلسلة زمنية مقطعية لمتغيرات الأداء المالي المصرفي للبنوك السورية الخاصة وتحليلها باستخدام تحليل السلاسل المقطعية Panel Data Analyze.

تمثلت نتائج الدراسة في ملائمة مؤشر Z-Scoure لقياس الإستقرار المالي للمصارف السورية وتمتع جميع المصارف السورية الخاصة بالإستقرار المالي وأن هنالك علاقة طردية معنوية بين مؤشر الإستقرار المصرفي المستخدم والقيمة الدفترية للسهم نسبته لقيمه السوقية وكفاية رأس المال المصرفي ووجود علاقة عكسية معنوية بين مؤشر الإستقرار المصرفي وجودة المحفظة المصرفية ونسبة توظيف الودائع

وعدم وجود علاقة معنوية بين مؤشر الإستقرار المصرفي والربحية ممثلة بنسبة العائد على حقوق الملكية ونسبة السيولة.

٥. دراسة (Trad & Rachdi 2017) بعنوان: "الإستقرار المصرفي في منطقة الشرق الأوسط خلال الأزمة المالية العالمية وكارثة الديون الأوروبية السيادية هدفت هذه الدراسة إلى التركيز على المحددات الرئيسية للأداء والإستقرار للقطاع المصرفي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) خلال الأزمة المالية العالمية. وذلك باستخدام مجموعة بيانات من 13 دولة تضم 77 بنكاً إسلامياً و101 بنكاً تقليدياً خلال الفترة 2006-2013.

تمثلت نتائج الدراسة في أن بعد الأزمات المالية العالمية في عام 2008، عانت العديد من البنوك في جميع أنحاء العالم من أزمات وذلك على النقيض من البنوك الإسلامية (IsB) التي لا تزال بشكل عام أكثر استقراراً وأكثر ربحية. وكان لدى البنوك الأجنبية درجة أعلى من التعرض للمخاطر، بالنظر إلى ارتفاع عدد الشركات التابعة لها في الاقتصادات المتقدمة. أما بالنسبة لمحددات الربحية، تسمح المتغيرات الخاصة بالبنك بشرح التغيير في مستوى الأداء والإستقرار للبنوك التقليدية والإسلامية. ومع ذلك، تأثير بعض خصائص البنوك ليس هو نفسه بالنسبة للمجموعتين من البنوك. بالنسبة لتأثير الاقتصاد الكلي، لوحظ أن التضخم يؤثر سلباً على أداء البنك باستثناء البنوك التقليدية عندما تزيد من الربحية التي يتم قياسها من خلال العائد على الأصول (ROA). كما وجد أن معدل النمو يعمل بشكل إيجابي عندما يكون المتغير التابع هو العائد على الأصول وسلبياً عندما يتم قياس الأداء من خلال العائد على حقوق المساهمين.

٦. دراسة (بن الدين، مطاي، 2019) بعنوان: "تحليل مؤشرات قياس الإستقرار المالي والمصرفي: دراسة تطبيقية: حالة الجزائر" هدفت هذه الدراسة إلى إعطاء صورة حول الإستقرار المالي والمصرفي والإجراءات الممكن أن تحافظ عليه؛ من خلال دراسة مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة النظام المالي ونظم الإنذار المبكر بالأزمات المالية. وتطبيق مؤشرات الحيطة الكلية بقسميها الفردي والكلي على الجهاز

المصرفي الجزائري محاولة للتعرف على إمكانية تعرضه إلى الأزمات المالية قبل وقوعها خلال فترة دراسة معينة.

تمثلت نتائج الدراسة في أنه من الضروري أن تتبنى المؤسسات البنكية مؤشرات تنسم بالقدرة التنبؤية بالتقلبات أو الاضطرابات المستقبلية والأزمات، والقدرة على قياس الإستقرار المالي بواسطة أساليب كمية معينة قد تسمح للسلطات المعنية من أخذ الوقت الكافي لاتخاذ تدابير معينة لتجنب الاختلال في المتغيرات المؤدية للآزمات المالية. وتعد مؤشرات الحيطة الكلية ونظم الإنذار المبكر أفضل من الأدوات الرقابية، لأنها تقدم نتائج بالأرقام والإحصائيات أكثر من الأسلوب الإنشائي للاستدلال على مدى استقرار النظام المالي والمصرفي وللتنبؤ بإمكانية وقوع الأزمات؛ من الضروري اتباع إلى جانب مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم الإستقرار المالي والمصرفي تطبيق كل تطورات جديدة في الساحة الاقتصادية والمعايير الموصى بها دولياً سعياً للحفاظ على الإستقرار المالي والإطالة منه قدر الإمكان

٧. دراسة (Minh,et al 2020) بعنوان: "هل تؤثر قوة السوق المصرفية على الإستقرار المالي؟" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير قوة السوق على الإستقرار المالي للبنك باستخدام بيانات 24 بنكاً في فيتنام خلال الفترة -2008 2017 من أجل قياس درجة قوة السوق في القطاع المصرفي الفيتنامي، وتم استخدام مؤشر ليرنر المنفصل عن طريق نموذج الأثر الثابت، ونموذج التأثير العشوائي لقياس قوة السوق، ومؤشر Z-Score كمقياس للاستقرار المالي. إضافة إلى استخدام طرق انحدار البيانات الثابتة والديناميكية لتقدير العلاقة بين قوة السوق والإستقرار المالي.

تمثلت نتائج الدراسة في أن المنافسة تدعم الإستقرار وأن البنوك العربية الفيتنامية التي تواجه منافسة قليلة تميل إلى أن تكون أقل استقراراً.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة بصفة أساسية من خلال التساؤل الرئيس التالي:
إلى أي مدى تختلف البنوك العربية فيما بينها فيما يتعلق بالإستقرار المالي؟

ثالثاً: فرض الدراسة:

توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية فيما بين البنوك العربية فيما يتعلق بالإستقرار المالي.

رابعاً: أهداف الدراسة:

١. مناقشة وتحليل الإطار المفاهيمي والعلمي للإستقرار المالي.
٢. التعرف على واقع الاستقرار المالي للبنوك العربية.
٣. معرفة ما إذا كانت هنالك فروق معنوية فيما بين البنوك العربية فيما يتعلق بالإستقرار المالي.
٤. تقديم مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تفيد البنوك العربية في تعزيز ودعم استقرارها المالي.

خامساً: أهمية الدراسة:

أ. الأهمية العلمية:

١. تساعد في التعرف على مفهوم الإستقرار المالي للبنوك
٢. يعتبر موضوع الإستقرار المالي من المواضيع الهامة، لذا يمكن أن تساهم الدراسة في إمداد المكتبة العربية خصوصاً بالمعارف حول هذا الموضوع.

ب. الأهمية التطبيقية:

١. يتم تطبيق هذه الدراسة على البنوك العربية وهو مجال تطبيقي هام حيث تعتبر قطاعاً استراتيجياً تقدم الخدمات المصرفية ولذا فهي تمثل قطاعاً مالياً له أهمية كبيرة.
٢. ستكون الدراسة مهمة أيضاً للبنوك والجهات التنظيمية، فيما يتعلق بما إذا كانت البنوك العربية مستقرة ام لا.

الجزء الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولاً: الإستقرار المالي:

حظيت قضايا الإستقرار المالي في السنوات الأخيرة باهتمام على سبيل الأولوية من صناعات السياسة في جميع أنحاء العالم، وكان أحد المحفزات الرئيسية لهذا الاتجاه هو الأزمة المالية لشرق آسيا في أواخر التسعينات، والأزمة المالية العالمية في بداية 2007.

وبالرغم من هذا التركيز المتزايد على قضايا الإستقرار المالي، فمن الجدير بالذكر أنه لا يوجد تعريف مقبول على نطاق واسع لـ "الإستقرار المالي"؛ حيث أثبت هذا المفهوم حتى الآن أنه مهمة صعبة بالنسبة للعديد من المهتمين بالموضوع، وبالرغم من ذلك فقد اشار الأدب المالي إلى مدرستين للفكر يمكن دراستهما في تعريف الإستقرار المالي، وهما مدرسة الكُتَّاب الذين يفضلون تحديد عدم الإستقرار المالي (غياب الإستقرار المالي) ومدرسة الكُتَّاب الذين يحاولون تحديد الإستقرار المالي، وفيما يلي عرض لهاتين المدرستين في تعريفهما للإستقرار المالي.

أ. مدرسة عدم الإستقرار المالي:

يرى Lager, 1999: 59 أن هدف استقرار النظام المالي يمكن تعريفه، بشكل عام، على أنه "تجنب الاضطرابات في النظام المالي التي من المحتمل أن تسبب تكاليف كبيرة للإنتاج الحقيقي، وإن مثل هذه الاضطرابات قد يكون لها أصلها في الصعوبات التي تواجه المؤسسات المالية أو في الأسواق المالية"

١. عرف (Davis, 2002: 67) حالة عدم الإستقرار المالي بأنها "الحالة التي تزيد فيها مخاطر حدوث الأزمات، وهي الحالة التي يشهد فيها القطاع المالي انهياراً كبيراً يحول دون قيامه بخدمات المدفوعات، والتسوية وتوجيه الائتمان إلى الفرص الاستثمارية المنتجة والفعّالة"

٢. عرف (Mishkin, 2009: 13) حالة عدم الإستقرار المالي بأنها "الحالة التي يصبح عندها القطاع المالي غير قادر على القيام بوظيفته بصورة كاملة كوسيط مالي تتدفق

من خلاله الموارد المالية، من أصحاب رؤوس الأموال إلى طالبها لاستغلال الفرص الاستثمارية الممكنة".

ب. مدرسة الإستقرار المالي:

١- يرى كلٌّ من (Saal&Garcia, 1996: 17) الإستقرار المالي أنه " قدرة البنك على تحمل الأحداث السلبية مثل، تغييرات السياسة الرئيسية، وتحرير القطاع المالي والكوارث الطبيعية".

٢- يشير (Padoa & Schioppa, 2002 :224) إلى أن الإستقرار المالي هو "شرط يستطيع فيه النظام المالي تحمل الصدمات التي تضعف تخصيص المدخرات إلى فرص الاستثمار وتجهيز المدفوعات في الاقتصاد"

٣- قدم (Schinasi, 2004:187) تعريفه للإستقرار المالي حيث يرى "أن النظام المالي في نطاق من الإستقرار كلما كان قادرًا على تسهيل (وليس عرقلة) أداء الاقتصاد وتبديد الاختلالات المالية التي تنشأ داخليا، أو نتيجة لحدوث ضرر كبير والأحداث غير المتوقعة.

وتعرف الباحثة الإستقرار المالي بأنه الحالة التي يمتلك فيها القطاع المالي القدرة على التحوط ضد الأزمات إضافة إلى إمكانيته في الاستمرار في أداء وظيفة توجيه الأموال إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة عند حدوث الأزمات، كذلك الاستمرار في أداء المدفوعات بالكفاءة، والسرعة والوقت المناسبين، مع عدم الإخلال بعمل الآليات المتعلقة بالحد من المخاطر المرتبطة بعملية منح الائتمان، والسيولة، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية. مع مراعاة أن يكون هنالك توازن في النمو بين قيم الأصول المالية والاقتصاد الحقيقي وفرص العمل المنتج.

ج. أهمية الإستقرار المالي:

١. التأثير على النمو الاقتصادي:

عدم الإستقرار المالي له انعكاسات سلبية على اقتصاد أي دولة متمثلاً في حدوث انكماش للنشاط الاقتصادي، والذي قد يكون قاسياً ويؤدي إلى أزمات ماليه لها تأثير كبير على الازدهار الاقتصادي حيث بين (الخرابشة 2018:8) (Pouvelle,

2013:804، أن معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية انخفض إلى 1.1% عام 2008 بعد ان كان 2%.

٢. سقوط كيانات مالية ومصرفية عملاقة:

تعرضت البنوك حول العالم إلى خسائر ضخمة وإفلاس جراء الاضطرابات المالية حيث أشار كلٌّ من (بلوفي، 2008:72، Duisenberg, 2017:14) إلى تعثر بيت إيلاص للتمويل الإسلامي؛ وعشرة مصارف تقليدية من بينها ثمانية مملوكة للدولة إلى خسائر إجمالية قدرت بـ 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي جراء الأزمة التي أصابت تركيا بين عامي 2001 و2002؛ أما الأزمة الأمريكية التي اعتبرها العديد من الكتاب من أخطر الأزمات التي تعرض لها القطاع المصرفي حيث بين (التوني، 2011:4، Joost&Haan, 2015:11) أن أزمة 2008 أدت إلى شطب العديد من المصارف الكبرى في العالم- حوالي (23) بنكا- وأكثر من 300 مليار دولار من قيمة أصولها نتيجة انخفاض قيمة الأوراق المالية المضمونة بقروض عقارية منذ 2007، الأمر الذي أدى إلى تراجع السيولة لدى المصارف لإقراضها للمستهلكين.

٣. انخفاض حاد في الأسواق المالية:

إن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد الإستقرار المالي وفي تقرير أعده صندوق النقد الدولي في 2013، وجد أنه منذ الثمانينات فإن 130 دولة من أصل 180 دولة تعاني من اضطرابات مالية مرتبطة بأسواق المال وأن هذا الوضع ازداد بعد الأزمة التي أصابت دول جنوب شرق آسيا (IMF, 2013:21). وأشار (النجار، 2009:73، Kumar&Debrog, 2016:10) أنه في أول تداعيات للازمه العالمية لسنة 2008 على البورصة الأمريكية، هبط مؤشر داو جونز مؤشر داو جونز الصناعي لاسهم الشركات الأمريكية الكبرى بمقدار 670 نقطة أي ما يعادل 7.3% وإنخفض مؤشر ستاند اند بورد إلى 75 نقطة أي بنسبه 7.6%.

٤. التأثير على سوق العمل:

تعد مشكلة البطالة في مختلف قطاعات النشاط الإنتاجي من الآثار الناتجة عن عدم الإستقرار المالي؛ حيث فقد العديد وظائفهم في الكثير من دول العالم. فوفقاً

لـ(مراد,2010:7) Dogan,2013:125) عن دراسة صدرت عن منظمه العمل الدولية (ILO) بينت أن عدد الأفراد المعرضين للبطالة على مستوى العالم وصل إلى 210 مليون شخص لعام 2008 بعدما كان 190 مليون شخص لعام 2007؛ حيث عرفت معدلات البطالة على المستوى العالمي تراجعًا غير مسبق؛ حيث بلغ 6.1% في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2008، وهو معدل مرتفع منذ 14 عام حيث قام أصحاب العمل بالاستغناء عمًا يقارب 600,000 وظيفة.

د.العوامل المؤثرة على الإستقرار المالي:

١- الناتج المحلي الإجمالي:

زيادة معدلات النمو الاقتصادي هي الأهداف التي تسعى إليها العديد من الحكومات، حيث أثبتت دراسات (Bertay,2013:12)، (Dedu & Chitan, 67: 2014) (Srairi,2015,33)، وجود علاقة إيجابية بين تنمية الناتج المحلي الإجمالي والإستقرار المالي في الصناعة المصرفية. حيث اعتبر اتجاه الناتج المحلي الإجمالي عاملاً مؤثرًا على الطلب على أصول البنوك، فمن خلال تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي، ينخفض الطلب على الائتمان مما يؤثر سلبيًا على ربحية البنوك.

٢- التضخم:

إن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الدخل في البنوك التجارية يؤدي إرتفاع معدلات التضخم التضخم أيضًا إلى حالة يجد فيها المستهلكون أنفسهم في وضع ضعف القوة الشرائية (Rasiah, 2010:56) ويضيف (Akintoye & Somoye,2018:27) في هذا الصدد بأن المستهلكين سوف يميلون أيضا إلى سحب مدخراتهم من البنوك التجارية في مثل هذه الأوقات حيث لا يوجد ما يكفي من المال للإنفاق بسبب انخفاض القوة الشرائية. لذلك، تجد البنوك نفسها في وضع يتوفر فيها قدر أقل من الأموال المتاحة لها لتقديمها كقروض للمقترضين.

٣- أسعار الفائدة:

تؤثر أسعار الفائدة على كل من البنوك التجارية، وعمالها بطريقتين رئيسيتين.

فعندما ترتفع أسعار الفائدة، لن يتمكن العملاء من تسديد قروضهم مما يؤدي إلى خسائر للبنوك التجارية، حيث إذا استمر الوضع بهذه الطريقة، فإنهم يضطرون إلى شطب ديونهم ويؤثر هذا في أرباح البنوك؛ لأن هذا يعني أن البنك التجاري غير قادر على استرداد كل من المبالغ الأساسية المقرضة والفائدة المتوقعة من العملاء (Makkar & Singh,2014:61). وعندما تكون أسعار الفائدة منخفضة للغاية، فإن الفائدة المكتسبة من المبالغ المقرضة لا تذكر، وبالتالي لا تسهم إلا بقدر ضئيل في ربحية البنك التجاري. وبالتالي هناك حاجة إلى تحقيق التوازن في أسعار الفائدة من أجل ضمان استفادة البنوك (Lipunga,2014:26).

٤- أسعار الصرف:

وفقاً لـ (Lado & Pitia,2015:76) باعتبار البنوك وسيطاً مالياً، فإنها أكثر عرضة لتأثير سعر الصرف، حيث يمكن أن يؤثر سعر الصرف على أداء البنك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومع ذلك، فإن التأثير غير المباشر لسعر الصرف على ربحية البنوك العربية دقيق للغاية، فنظام سعر الصرف السائد يؤثر على استقرار القطاع المصرفي، حيث يؤدي اختيار نظام سعر الصرف الثابت إلى تقييد قدرة البنك المركزي على العمل كمقرض أخير للبنوك.

٥- التحرير المالي دون الاستعداد الكافي:

إن التحرير المالي^(١) Financial Liberalization يُعرض القطاع المصرفي في الدول النامية لمجموعة من المخاطر الجديدة خاصة مع عدم اكتمال قواعد الرقابة المصرفية، حيث إن تخفيض متطلبات الاحتياطي يدفع القطاع المصرفي إلى الاشتراك في المزيد من الإقراض دون وجود آليات لمراقبة الموقف الائتماني للعميل، أو تقييم مخاطر السوق خاصة في فترات التوسع الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، فإن توسيع دائرة التنافس بين البنوك بدخول المنافسين من المصارف الأجنبية، يدفعها

(١) عملية تقتضي مجموعة من التدابير المستعملة بهدف القضاء على العراقيل المفروضة على القطاع المالي والمصرفي كتحرير أسعار الفائدة، إلغاء الضوابط المفروضة على حساب رأس المال.

للدخول إلى أنشطته ترتفع فيها درجة المخاطرة سعيًا وراء مزيد من الربحية (Shijin,2017:312).

٦- درجة تركيز القطاع المصرفي:

الفكرة التي تبرز أهمية التركيز المصرفي هي إنشاء بنوك أقوى لديها أنظمة مالية أكثر استقرارًا. وأشارت بعض الدراسات إلى أن التركيز المصرفي يمكن أن يؤثر أيضًا على استقرار النظام المصرفي، وهنا يمكن ذكر رأيين متعارضين بشأن الإستقرار والتركيز المصرفي، حيث يتمثل الرأي الأول في أن البنوك في الأسواق الأكثر تركيزًا؛ سوف تقلل من الإقراض الخطير بسبب انخفاض المنافسة في السوق وذلك لوجود منافسين أقل (Allen & Gale, 2004:12) (Repullo,2004:33) (Ehlers,2012:56) (Awdeh,2018:89)، ويتمثل الرأي الثاني في أنه عندما يهدد فشل أحد البنوك استقرار النظام المصرفي، يمكن للبنوك في الأسواق الأكثر تركيزًا أن تصل بسهولة إلى اتفاق لإنقاذ البنك المتعثر لمنع حدوث فشل بنكي واسع الانتشار ناجم عن العدوى، ومن ثم فإن احتمال انتقال العدوى تحدث في أسواق أكثر تركيزًا (Sáez & Shi,2004:988) (Reigl,2015:32) (Lucotte,2019:11).

هـ- قياس الإستقرار المالي:

١- نموذج CAMELS: يعتمد النموذج على ستة مؤشرات تجميعية أساسية لتحليل وضع المؤسسة المالية وهي كالاتي: Akintoye & Somoye, (2008:7) (Kosmidou & Pasiouras,2011:826).

- **كفاية رأس المال Capital Adequacy**: يعتبر مؤشر كفاية رأس المال مؤشرًا عن الصلابة المالية للمؤسسات المالية في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية وتكمن أهمية المؤشر في كونه يأخذ في عين الاعتبار أهم المخاطر المتوقعة مثل الائتمان والسوق والصرف وغيرها والغير متوقعة إلى جانب اهتمام هذا المؤشر بالمخاطر خارج الميزانية العمومية للبنك (Liu,2019:44).
- **جودة الأصول Assets Quality**: يتم تقييم جودة الأصول من خلال مؤشرات مستوى إقراض المؤسسة ومستوى اقتراضها وتعتبر جودة الأصول ذات أهمية

خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط البنك الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات. (Guan,2020:16).

● **سلامة الإدارة Management:** يختلف هذا العنصر عن غيره في كون معظم مؤشراتته نوعية وليست كمية وتتعلق في الغالب بمخاطر العمليات ومنها أنها تعطي صورة عن سلامة الإجراءات الإدارية وفي البنك على المستوى الجزئي لتمكن المساهمين والجهات الوصية من أخذ صورة عن حالة المؤسسة المصرفية (مدنى،2013:144)

● **الإيرادات والربحية Earning:** تنظر إدارة البنك إلى الأرباح كأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء البنك فهي تتأثر بمدى جودة الأصول فيعبر انخفاض هذه النسبة عن وجود مشكلات في البنك أما ارتفاعها فيدل على اتباع البنك لسياسة محفوفة بالمخاطر وعليه يجب على إدارات المصارف الموازنة بين متطلبات الربحية والسيولة مع ترجيح السيولة بشكل أكبر (بن مخلوف،2016:156).

● **مؤشرات السيولة Liquidity:** يعتبر نقص السيولة من العوامل الأساسية لنشوء الأزمات المالية ويرجع هذا إلى ظروف السوق أو سوء إدارة السيولة وتشكل هذه المؤشرات جانبي الأصول والخصوم فمصادر السيولة في جانب الخصوم كالإقراض فيما بين البنوك والبنك المركزي وعليه يجب أن يكون هنالك تطابق من حيث الاستحقاق في ميزانية البنك بين الأصول والخصوم (Yuksel,2108:51).

● **حساسية مخاطر السوق Sensitivity:** تتعلق مؤشرات درجة حساسية مخاطر السوق بالمحافظ الاستثمارية للبنوك، إذ إن هذه المحافظ تحوي العديد من الأدوات المالية من الأسهم والسندات الحكومية والأجنبية والمشتقات. وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر الأسهم وأسعار الصرف ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة (عطيه،2013:56).

٢- مؤشر Z-SCORE:

يعتبر مؤشر Z-Score من المقاييس الحديثة التي تستخدم لقياس درجة الإستقرار المالي للمصارف، وقد أصبح هذا المؤشر -في الأدبيات المصرفية الحديثة - من المؤشرات الشائعة الذكر والاستخدام من أجل تحديد السلامة والصحة المالية للمصارف. وقد استخدم كلٌ من (Alber,2015)،(Alber,2019)،(Le petit & Strobel, 2013)،(Boyd & Jalal, 2006) في دراساتهم مؤشر Z-Score كمقياس لحساب الإستقرار المالي للمؤسسات المصرفية. وتعتبر هذه المعادلة الطريقة الأكثر استعمالاً لقياس الإستقرار المالي وسلامة البنوك، لأنه يفيد في معرفة ما إذا كان البنك سيواجه حالة إعسار مالي، حيث تقوم هذه الطريقة بتحديد احتمال إعسار البنك ويرتبط ذلك بوجود علاقة عكسية بين احتمال الإعسار وقيمة معادلة Z-Score. يقصد بالإعسار هنا، كون أصول البنك أقل من خصومه أو ديونه، وتحسب قيمة Z-Score كالآتي $(ROA + E/A) / \sigma ROA$ ، حيث إن ROA تمثل العائد إلى إجمالي الأصول، و E/A هو نسبة رأس المال مجموع مع الاحتماليات إلى إجمالي الأصول، والرمز σROA يمثل الانحراف المعياري للعائد على الأصول كمؤشر لتقلبات العائد. وتقوم المعادلة بحساب الانحرافات المعيارية للعائد والتي تنخفض بأقل من قيمتها المتوقعة، قبل أن تستنزف الأسهم ويصبح البنك غير قادر على الوفاء بالتزاماته المالية ويكون على عتبة الإفلاس.

وبهذا، فإن هذا المؤشر يقيس مدى إستقرار البنك، ومنه فإنه يشير إلى البعد عن الإفلاس. وهكذا فإن قيمة Z المرتفعة تدل على أن البنك أقل احتمالية للتعرض للإفلاس، حيث إن ارتفاع قيمة المعادلة، يقابله إنخفاض لمخاطر الفشل والإعسار، وإنخفاض قيمة المعادلة يعني ارتفاع في احتمال الإعسار.

٣- معدل العائد على رأس المال المعدل بالخطر:

يعتبر العائد على رأس المال المعدل بالخطر جزءاً من عائلة مقاييس الأداء المعدلة بالخطر (RAPM) Risk Adjusted. Performing Measures، وقد تم تطويره من قبل مصرف Banker Trust في أواخر السبعينات عندما واجه

المصرف مشاكل تتعلق بتقييم العملات التجارية المتعلقة بالأنشطة والتي تمتاز بأنواع مختلفة من المخاطر. (Perera, 2012:48) وهو من أهم المقاييس المستخدمة لقياس المخاطر التشغيلية للمحفظة الاستثمارية للمصرف.

ويستخدم العائد على رأس المال المعدل بالخطر في قياس وإدارة المخاطر التشغيلية. (Jorion, 2003:12) (سعيد، 2016:122)، حيث يتم في ظلّه قياس العوائد المعدلة المتولدة من خلال أخذ المخاطر التشغيلية ذات العلاقة برأس المال مخاطر التشغيل. ويعرف العائد على رأس المال المعدل بالخطر بأنه "أداة لقياس المخاطر وتحديد كمية رأس مال المخاطر المطلوب من أجل دعم الصفقات أو الأنشطة والعمليات التي يقوم بها المصرف". (Schroek, 2002:242).

٤- اختبار الإجهاد المالي Stress Testing

تعتبر اختبارات التحمل أحد أبرز المواضيع التي تشغل بال البنوك المركزية والسلطات المصرفية في العالم في الوقت الحاضر (Horcher, 2018:55). كما أنها تعد أحد المتطلبات الأساسية لتنفيذ مقررات بازل وقد تطرق الكثير من الكتاب والباحثين والمصرفيين إلى تعريف ما يطلق عليه مصطلح Stress Testing مشيرين إليه بمدلول اختبارات التحمل / الضغط / سلامة / الإجهاد للوضع المصرفي وهذه التعريفات وإن كتبت بأكثر من صيغة، لكن جوهرها يكاد يكون واحداً، حيث عرف بنك التسويات الدولية اختبارات الإجهاد بأنها "تقييم للوضع المالي للمصرف تحت سيناريوهات قاسية ولكنها معقولة للمساعدة في صنع القرارات في المصرف".

٥- أسلوب القيمة المعرضة للخطر Value at Risk:

وهناك العديد من التعريفات للقيمة المعرضة للخطر والتي إن اختلفت في النص إلا أنها كلها ذات مضمون واحد عرفها (Chien, 2005:224) بأنها "رقم مفرد/وحد يعطي مؤشر عن الخسارة القصوى الممكنة للمحفظة الاستثمارية في ظل أفق زمني محدد عند مستوى ثقة معين". وهي "التقدير الكمي للقيمة القصوى التي يمكن خسارتها في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة عند مستوى ثقة محدد (Jiang, 2017:16).

الجزء الثالث: منهجية الدراسة والدراسة الميدانية

أولاً: أسلوب الدراسة:

١- **البيانات الثانوية:** يمكن تحديد البيانات التي تم الاعتماد عليها في تحقيق أهداف الدراسة في ضوء مشكلة الدراسة والمتغيرات المتعلقة بها حيث اعتمدت الباحثة في تكوين الإطار النظري على الكتب العربية والأجنبية، والمجلات والدوريات العلمية، والأبحاث العلمية المتخصصة المنشورة منها وغير المنشورة أيضاً، والتي تناولت موضوع الدراسة أو بعض جوانبها، بالإضافة إلى ذلك اعتمدت الباحثة على التقارير والنشرات التي تصدر عن البنوك المركزيه للدول العربية.

٢- **الدراسة التحليلية:** تم تجميع البيانات من تقارير البنوك المركزيه بالدول العربية وتصنيفها وتبويبها لتسهيل عملية تحليلها وتفسيرها، وذلك لاستخلاص النتائج والتوصيات، ولقد تم تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باستخدام الوسائل الإحصائية المناسبة لاختبار صحة الفروض.

ثانياً: مجتمع وعينة الدراسة:

١- **مجتمع الدراسة:** يتمثل مجتمع الدراسة في البنوك العربية، ويبلغ حجم مجتمع الدراسة ٣٧٨ بنك وفقاً لبيانات العام ٢٠٠٧-٢٠١٧

٢- **عينة الدراسة:** اقتصرت الدراسة على عينة بنوك دوله مصر-الجزائر-تونس-المغرب-لبنان-الامارات-السعودية-قطر-سلطنة عمان-الأردن-البحرين-فلسطين-الكويت-السودان خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٧ بأسلوب المسح الشامل.

ثالثاً: حدود الدراسة:

١. **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على البنوك العربية.
٢. **الحدود الزمانية:** تمت عملية جمع البيانات والمعلومات حول موضوع الدراسة عن الفترة من 2007-2017.

رابعاً: الإحصاء الوصفي لنتائج الدراسة التطبيقية:

أ. الإحصاء الوصفي والنسب المئوية لمتغير الإستقرار المالي على مستوى البنوك العربية بعينة الدراسة :

جدول رقم (1): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكفاية رأس مال البنوك العربية خلال الفترة من 2007-2017

المقياس	الإستقرار المالي مقياساً بـ Z-Score
المتوسط	39.997
الوسيط	34.225
أعلى قيمة	85.230
ادنى قيمة	8.154
الانحراف المعياري	20.512
الالتواء	0.636
معامل التفرطح	2.254
مجموع المشاهدات الكلي	154

تشير نتائج الجدول (1) بأن المتوسط الحسابي للسلسلة الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) بلغ 39.997 مرة خلال الفترة من 2007-2017؛ حيث سجلت أعلى قيمة للسلسلة الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) للبنوك عينة الدراسة بقيمة مقدارها 85.230 مرة، في حين بلغت أقل قيمة للسلسلة الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) للبنوك عينة الدراسة ما مقداره 8.154 مرة، وهذا التباين في القيم الموجبة لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score)، يشير بشكل عام إلى أن هنالك بنوكاً بعينة الدراسة أكثر استقراراً، واحتمالية أن تواجه هذه البنوك إفلاساً هو احتمال منخفض، إضافة إلى أن هنالك بنوكاً أقل استقراراً.

تشير قيمة الانحراف المعياري للسلسلة الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) والبالغة قيمته 20.512 (وهي أكبر من 1) إلى وجود تباين كبير جداً في أداء البنوك العربية عينة الدراسة فيما يتعلق بمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score).

ب- الإحصاء الوصفي لمتغير الاستقرار المالي مقاساً بمؤشر Z-Score لكل من البنوك العربية:

جدول رقم (٢) الإحصاء الوصفي لمتغير الاستقرار المالي لكل من البنوك العربية
عينة الدراسة خلال الفترة من 2007-2017

الانحراف المعياري	المتوسط	البنوك العربية
5.664	19.858	الجزائر
4.167	35.137	الإمارات العربية المتحدة
2.307	35.341	البحرين
2.475	18.662	مصر
2.444	82.056	الأردن
1.801	22.488	الكويت
2.297	19.529	لبنان
3.712	48.888	المغرب
12.895	25.043	سلطنة عمان
5.706	63.086	فلسطين
1.783	23.661	قطر
6.171	45.474	السودان
12.399	62.536	السعودية
6.711	58.194	تونس
20.512	39.997	الكل

تشير نتائج الجدول (٢) الى انه قد بلغ الوسط الحسابي لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) للبنوك العربية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2017 قيمة (39.997) مرة بانحراف معياري مقداره (20.512)؛ حيث سجلت السلسلة الزمنية للبنوك الأردنية أعلى قيمة في المتوسط لهذا المؤشر بقيمة (82.056) مرة، وفي المقابل سجلت السلسلة الزمنية للبنوك المصرية أقل قيمة في المتوسط لهذا المؤشر

بقيمة (18.662) مرة، وهذه القيم الموجبة لمتوسطات السلاسل الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) تشير بشكل عام إلى تحقيق مستوى جيد في الأداء لدى البنوك العربية بالدول عينة الدراسة في فيما يتعلق بمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) خلال الفترة من 2007-2017. تشير قيم الانحراف المعياري للسلاسل الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) للبنوك العربية عينة الدراسة خلال الفترة من 2007-2017 إلى عدم وجود تقارب في الأداء بين البنوك العربية عينة الدراسة فيما يتعلق بمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score)، وذلك لكون القيم جميعها أكبر من 1، حيث سجلت السلسلة الزمنية للبنوك العمانية أعلى قيمة للانحراف المعياري، وهي (12.895) في المقابل سجلت السلسلة الزمنية للبنوك القطرية أقل قيمة للانحراف المعياري، وهي (1.783). وهذا التفاوت الكبير في أداء البنوك العربية بالدول محل الدراسة فيما يتعلق بالإستقرار المالي يرجع إلى حد كبير لكون البنوك العربية قيد الدراسات هي من دول ذات خلفيات اقتصادية مختلفة.

سادساً: اختبار فرض الدراسة:

ينص الفرض الرئيس للدراسة والذي تم صياغته في صورة الفرض العدم على أنه: توجد فروق معنوية ذات دلالة احصائية فيما بين البنوك العربية فيما يتعلق بالاستقرار المالي.

ولاختبار هذا الفرض قامت الباحثة بعدد من الاختبارات وذلك على النحو التالي:

١. اختبار التجانس **Test of Homogeneity of Variances**:

يبين الجدول رقم (٣) اختبار التجانس للبنوك العربية عينة الدراسة خلال الفترة

2007-2017 باستخدام Levene Statistic

جدول رقم (٣) اختبار التجانس للبنوك العربية فيما يتعلق بالاستقرار المالي خلال

الفترة 2017-2007

اختبار Levene	df1	df2	Sig.
4.752	13	140	.000

يلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة اختبار Levene المحسوبة بلغت 4.752 بقيمة احتمالية أو مستوى معنوية أقل من 5%، مما يشير إلى رفض فرضية العدم التي تنص على تجانس المجتمعات (البنوك عينة الدراسة)، وقبول الفرض البديل الذي ينص على عدم تجانس المجتمعات (البنوك عينة الدراسة) وبالتالي استكمال اختبار التباين الأحادي ANOVA.

٢- اختبار ANOVA للبنوك العربية عينة الدراسة خلال الفترة 2007-2017 فيما يتعلق بالإستقرار المالي باستخدام اختبار F، وهذا ما يظهر في الجدول التالي رقم (٤):

الإستقرار المالي	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	59094.890	13	4545.761	120.520	.000
Within Groups	5280.484	140	37.718		
Total	64375.374	153			

من الملاحظ في الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة بلغت 120.520 بقيمة احتمالية Sig=.000 أي أقل من قيمة 5%؛ لذلك يرفض الفرض العدم القائل أن المتوسطات (البنوك بالدول العربية عينة الدراسة) متساوية (الاختبار غير معنوي)، ونقبل الفرض البديل القائل: إنه على الأقل يوجد اثنان من المتوسطات (البنوك العربية عينة الدراسة) غير متساوية (الاختبار معنوي)، وبناءً على النتائج المتوصل إليها يجب إجراء اختبار المقارنات المتعددة (Multiple Hoc-Post) Comparisons وذلك لتحديد أي البنوك العربية هي السبب في المعنوية.

٣- اختبار (Dunnet) للمقارنات المتعددة (Multiple Hoc-Post Comparisons)، وذلك لتحديد أي البنوك العربية عينة الدراسة هي السبب في المعنوية، وهذا ما يظهر في الجدول التالي رقم (٥):

جدول رقم (٥) نتائج اختبار الفرضية الثانية باستخدام اختبار (Dunnet) للمقارنات المتعددة

الفروق المعنوية لصالح	البنوك التونسية	البنوك السعودية	البنوك السودانية	البنوك القطرية	البنوك الفلسطينية	البنوك المصرية	البنوك المغربية	البنوك اللبنانية	البنوك الكويتية	البنوك الأردنية	البنوك المصرية	البنوك البحرينية	البنوك الإمارات	البنوك الجزائرية	J I
	J-I														
بنوك دول اخرى															البنوك الجزائرية
البنوك الإماراتية				11.47*				15.60*	12.64*		16.47*			15.27*	البنوك الإماراتية
البنوك البحرينية				11.67*				15.81*	12.85*		16.67*			15.48*	البنوك البحرينية
بنوك دول اخرى															البنوك المصرية
البنوك الأردنية	23.*	19.5*	36.5*	58.3*	18.*	57.0*	33.1*	62.52*	59.5*		63.39*	46.7*	46.91*	62.19*	البنوك الأردنية
البنوك الكويتية											3.826*				البنوك الكويتية
بنوك دول اخرى															البنوك اللبنانية
البنوك المغربية					25.*	23.8*		29.35*	26.39*		30.22*	13.5*	13.75*	29.03*	البنوك المغربية
بنوك دول اخرى															البنوك العمانية
البنوك الفلسطينية			17.6*	39.*		38.0*	14.1*	43.55*	40.59*		44.42*	27.7*	27.94*	43.22*	البنوك الفلسطينية
البنوك القطرية									4.132*			4.99*			البنوك القطرية
البنوك السودانية				21.81*		20.4*		25.94*	22.98*		26.81*	10.1*	10.33*	25.61*	البنوك السودانية
البنوك السعودية				38.87*		37.4*		43.00*	40.04*		43.87*	27.1*	27.39*	42.67*	البنوك السعودية
البنوك التونسية			12.7*	34.53*		33.1*		38.66*	35.70*		39.53*	22.8*	23.05*	38.33*	البنوك التونسية

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على نتائج التحليل الإحصائي *تشير إلى أن الفروق معنوية.

نلاحظ من الجدول السابق أن جميع البنوك العربية عينة الدراسة كانت السبب في الفروق المعنوية، وأن هذه الفروق المعنوية كانت لصالح جميع البنوك العربية عينة الدراسة، ماعدا البنوك الجزائرية والمصرية، واللبنانية، والعمانية، والسبب في عدم إدراج أي فروق بين المتوسطات في خانة هذه البنوك هو أن الفروقات المعنوية لم تكن لصالحها بل لصالح بنوك الدول الأخرى؛ أي أن هذه الفروقات المعنوية كانت سالبة بين البنوك الجزائرية، والمصرية، واللبنانية، والعمانية، والأخرى، كذلك كانت هنالك بعض الفروقات بين متوسطات كل من البنوك الجزائرية، والمصرية، واللبنانية، والعمانية، والأخرى هي لصالح البنوك الجزائرية، والمصرية، واللبنانية، والعمانية، ولكنها كانت فروق غير معنوية؛ وبالتالي إحصائياً تعتبر عدم معنوية الفروق كأنه لا يوجد فروق بين المتوسطات، وفيما يلي شرح تفصيلي للبنوك الأخرى عينة الدراسة:

بالنسبة للبنوك الإماراتية: كانت الفروق معنوية مع كل من البنوك الجزائرية والمصرية والكويتية واللبنانية والقطرية، لصالح البنوك الإماراتية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك الإماراتية والمصرية بقيمة 16.47، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك الإماراتية والقطرية بقيمة 11.47.

بالنسبة للبنوك البحرينية: كانت الفروق معنوية مع كل من البنوك الجزائرية والمصرية والكويتية واللبنانية والقطرية لصالح البنوك البحرينية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك البحرينية والمصرية بقيمة 16.67، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك البحرينية والقطرية بقيمة 11.67.

بالنسبة للبنوك الأردنية: كانت الفروق معنوية مع كل البنوك عينة الدراسة لصالح البنوك الأردنية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك الأردنية والمصرية بقيمة 63.69 وأقل فرق معنوي كان بين البنوك الأردنية والفلسطينية بقيمة 18.69.

بالنسبة للبنوك الكويتية: كانت الفروق معنوية مع البنوك المصرية لصالح البنوك الكويتية بقيمة 3.82.

بالنسبة للبنوك المغربية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك الجزائرية والإماراتية والبحرينية والمصرية والكويتية واللبنانية والعمانية والقطرية لصالح البنوك المغربية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك المغربية والبنوك المصرية بقيمة 30.22، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك في المغرب والبنوك البحرينية بقيمة 13.54.

بالنسبة للبنوك الفلسطينية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك الجزائرية والإماراتية والبحرينية والمصرية والكويتية واللبنانية والمغربية والعمانية والقطرية والسودانية لصالح البنوك الفلسطينية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك الفلسطينية والمصرية بقيمة 44.42، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك الفلسطينية والمغربية بقيمة 14.19.

بالنسبة للبنوك القطرية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك المصرية واللبنانية ولصالح البنوك في قطر؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك القطرية والمصرية بقيمة 4.99، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك القطرية واللبنانية بقيمة 4.13.

بالنسبة للبنوك السودانية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك الجزائرية والإماراتية والبحرينية والمصرية والكويتية واللبنانية والعمانية والقطرية لصالح البنوك في السودانية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك السودانية واللبنانية بقيمة 25.94، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك السودانية والبحرينية بقيمة 10.13.

بالنسبة للبنوك السعودية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك الجزائرية والإماراتية والبحرينية والمصرية والكويتية واللبنانية والعمانية والقطرية لصالح البنوك في السعودية؛ حيث إن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك السعودية والمصرية بقيمة 43.87، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك السعودية والبحرينية بـ 27.19.

بالنسبة للبنوك التونسية: كانت الفروق معنوية مع كلٍ من البنوك الجزائرية والإماراتية والبحرينية والمصرية والكويتية واللبنانية والعمانية والقطرية السودانية لصالح البنوك التونسية؛ حيث أن أكبر فرق معنوي كان بين البنوك التونسية

والمصرية بقيمة 39.53، وأقل فرق معنوي كان بين البنوك التونسية والسودانية بقيمة 12.72.

الجزء الرابع: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج:

١. تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن السلسلة الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي مقاساً بـ (Z-Score) للبنوك خلال فترة الدراسة؛ أظهرت بشكل عام في المتوسط قيمة عالية موجبة؛ حيث بلغ المتوسط الحسابي للسلسلة 39.997 مرة بانحراف معياري 20.512 .

٢. تبين من نتائج التحليل الإحصائي أن أعلى قيمة للسلسلة الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي للبنوك مقاساً بـ (Z-Score) خلال فترة الدراسة بلغت 85.230 مرة، وفي المقابل كانت أقل قيمة للسلسلة الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي للبنوك خلال فترة الدراسة قد بلغت 8.154 مرة؛ وهذا التباين الكبير في القيم الموجبة لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) هو منطقي إلى حد كبير لكون البنوك العربية عينة الدراسة هي من دول ذات خلفيات اقتصادية مختلفة؛ بعضها تنضم بأنظمة مالية وتجارية منفتحة، وذات انكشاف عالٍ على الأسواق المالية العالمية، وبالتالي ارتباطها الوثيق بكل من النظام المالي العالمي والأسواق العالمية للسلع، وفي مقدمتها النفط والغاز والبتر وكيمياويات مثال على ذلك دول مجلس التعاون الخليجي.

وبعض بنوك العينة هي من دول مثل الجزائر والسودان؛ حيث تعتبر أسواق المال المحلية فيها غير مرتبطة ارتباطاً مباشراً بالأسواق العالمية، إلا أن اقتصاداتها تعتمد على الإيرادات النفطية، وبالتالي فإن الطلب العالمي والأسعار العالمية للنفط تؤثر كثيراً على السياسة المالية المتبعة في هذه الدول، أي أن النفقات الحكومية ترتفع مع ارتفاع إيرادات النفط وتنخفض مع انخفاض تلك الإيرادات.

أما باقي البنوك في العينة فهي من دول مثل الأردن وتونس ومصر والمغرب ولبنان؛ حيث إنها دول يعتمد القطاع المصرفي والمالي فيها على موارد الإقراض

المحلي، وبالتالي لا تتأثر اقتصاداتها بصورة مباشرة بالتقلبات في أسواق المال العالمية؛ غير أن الصدمات الخارجية تنتقل إلى اقتصاداتها من خلال ارتباطها التجاري الوثيق بأسواق الدول المتقدمة، وشركائها التجاريين الرئيسيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.

٣. تبين من نتائج التحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي للبنوك العربية خلال فترة الدراسة أن السلسلة الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي للبنوك الأردنية؛ قد سجلت أعلى قيمة في المتوسط بقيمة مقدارها (82.056) وفي المقابل سجلت السلسلة الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي للبنوك المصرية أقل قيمة في المتوسط بقيمة مقدارها (18.662) مرة؛ وهذه القيم الموجبة لمتوسطات السلاسل الزمنية لمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) تشير بشكل عام إلى تحقيق مستوى جيد في الأداء لدى البنوك العربية عينة الدراسة في فيما يتعلق بمؤشر الإستقرار المالي (Z-Score) خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠١٧.

٤. باستخدام اختبار التجانس Test of Homogeneity of Variances بين المجتمعات، واختبار التباين الأحادي ONE WAY Analysis of Variance (One Way ANOVA) حيث بلغت قيمة F المحسوبة 120.520 بقيمة احتمالية Sig=.000 عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن اثنين على الأقل من المتوسطات غير متساوية، وبالتالي قبول صحة فرض الدراسة بأن هنالك فروقاً معنوية ذات دلالة إحصائية بين البنوك العربية فيما يتعلق بالإستقرار المالي خلال الفترة من 2007-2017.

٥. بين اختبار (Dunnet) للمقارنات المتعددة (Multiple Hoc-Post Comparisons) أن البنوك الأردنية حلت في المرتبة الأولى من حيث الإستقرار المالي خلال الفترة 2007-2017، وتليها البنوك الفلسطينية والسعودية، وفي المرتبة الأخيرة حلت البنوك المصرية من حيث الإستقرار المالي.

٦. ارتفاع مؤشر الإستقرار المالي للبنوك الأردنية عن مؤشرات الإستقرار المالي البنوك العربية في الفترة 2007-2017 يعود إلى كون البنوك الأردنية اتسمت خلال فترة الدراسة بشكل عام بالتحفظ، وعدم الإقبال الكبير على المخاطر مقارنة مع معظم بنوك الدول العربية، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (صابر، 2019) بأن القطاع المصرفي الأردني قطاع سليم ومستقر وقادر على تحمل الصدمات، والمخاطر المرتفعة نتيجة لتمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من رأس المال والسيولة والربحية.

٧. كذلك تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من رأس المال، وعدم المبالغة في نسب توزيع الأرباح على المساهمين التي لا تتجاوز في معظم الحالات ٢٠%؛ مما يدعم قاعدة رؤوس أموال البنوك ويعزز من مستوى كفاية رأس المال؛ حيث إن هنالك تقاربًا كبيرًا بين نسبة كفاية رأس المال، ونسبة رأسمال الأساسي للبنوك الأردنية؛ مما يعني أن معظم رؤوس أموال البنوك في الأردن تتكون من الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي)، وبالإضافة إلى ارتفاع نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات (Ratio Leverage) للبنوك الأردنية منذ عام 2009؛ فإن كل ذلك كان له الأثر الإيجابي على مؤشر الإستقرار المالي Z-Score للبنوك الأردنية بالارتفاع.

ثانياً: التوصيات:

١. التوجه نحو تطبيق الإجراءات الرامية لتحقيق الإستقرار المالي.
٢. إصدار تقرير عن الإستقرار المالي - يكون متضمناً تقييماً للوضع المالي، وتحديد المخاطر المحتملة على الإستقرار المالي.
٣. إضافة إلى اقتراحات بشأن الإجراءات الإشرافية، والتدابير لأي نقاط ضعف يتم تحديدها
٤. إنشاء وحدات مستقلة تهتم بالإستقرار المالي.
٥. العمل على التأكيد على تقوية مؤشرات الأداء المالي للبنوك

٦. العمل على رفع رأس المال ليتناسب مع مستوى الأصول كذلك استغلال هذه الأصول، وإدارتها لتحقيق دخل أعلى لأن ارتفاع رأس المال وحده غير كافٍ لتحقيق الإستقرار المالي، إن لم يصاحبه تناسب مع مستوى الأصول، وتحقيق دخل كافٍ ومخاطر منخفضة، حيث اتضح من خلال نتائج الدراسة أن السبب في انخفاض الإستقرار المالي في أغلب البنوك محل الدراسة، هو أن معدل التغير في إجمالي الأصول أكبر من معدل التغير في إجمالي الأرباح المحققة، وإجمالي القواعد الرأسمالية.
- وبالتالي على البنوك العمل على رفع رؤوس أموالها الرأسمالية بما يتناسب مع قيمة أصولها إلى جانب العمل على الاستغلال الأمثل لهذه الأصول دون ضرورة الرفع من قيمتها؛ للرفع من قيمة الدخل من جهة وخفض المخاطر التي يتعرض لها من جهة أخرى؛ حيث يؤثر انخفاضهما بالإيجاب على قيمة Z ، والتي يعتبر ارتفاع قيمتها مؤشراً إيجابياً على سلامة ومتانة المركز المالي وبالتالي استقرارها.
٧. تطوير نماذج رياضية وتحديد النماذج الاقتصادية والمالية التي تظهر آثار الصدمات على الجهاز المصرفي والاقتصاد.
٨. العمل على توجيه البنوك للأسلوب الأمثل لعمل اختبارات التحمل وهو أسلوب من القمة إلى القاع (Top-Down Approach) إضافة إلى قيام البنوك بعمل اختبارات الأوضاع الضاغطة، وتقديمها إلى البنك المركزي الذي سيكون عليه إيجاد الطريقة المثلى لتجميعها لتحديد المخاطر، وآثارها على الجهاز المصرفي ككل وهذا ما يسمى بأسلوب القاع إلى القمة (Botto-Up Approach).
٩. يجب على البنوك المركزيه أن تشدد على ضرورة أن يتوفر لدى كل بنك سياسات، وإجراءات مكتوبة ومعتمدة تحكم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة بما في ذلك التوثيق المناسب لهذه الاختبارات
١٠. إعداد مؤشرات الإنذار المبكر فيما يخص القروض المتعثرة، كذلك التصميم الفعال للخطوات الأولى لمعالجة القروض المتعثرة، واستخدام التنبؤ المالي في هذا الشأن ذلك أن الجانب السلبي للأداء المصرفي تعبر عنه أحجام الموارد، والإمكانات المادية التي كان يمكن أن تؤثر في ربحية البنك.

المراجع:

- ١- الشربيني، إبراهيم، (٢٠٢٠)، "محددات وآثار الإستقرار المالي وكيفية قياسه"، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة طنطا*.
- ٢- الشكرجي، بشار، (٢٠١٣)، "دور المصارف الإسلامية في الإستقرار المالي والتحديات التي تواجهها"، *مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٣٥)، العدد (١١٤)، ٩-٢٨*.
- 3- Alharthi, M., (2017), " Stability In Islamic, Conventional, And Socially Responsible Banks: Evidence From Mena Countries", *Corporate Ownership & Control* / Vol 14, Issue 2, PP.211-221.
- ٤- بن الدين، مطاي، (٢٠١٩)، "تحليل مؤشرات قياس الإستقرار المالي والمصرفي دراسة تطبيقية حالة الجزائر"، *مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد ١٢، العدد (٢)، ص ٩٠-١٠٥*.
- 5- Alqahtani, F. Mayes, D., (2018), " Financial Stability of Islamic Banking and the Global Financial Crisis: Evidence from the Gulf Cooperation Council", *Economic Systems*, Vol(12), (2), pp.346-360.
- ٦- بن معنوق، صابر، (٢٠٢٠)، "اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الإستقرار المالي - دراسة تجريبية الأردن" *مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (٦)، العدد (١)، ٣-٤٨*.
- ٧- بلوافي، محمد، (٢٠٠٨)، "البنوك الإسلامية والإستقرار المالي: تحليل تجريبي"، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، مجلد (٢١)، العدد (٢)، ٧١-٩٦*.
- 8- Bardhan, S., (2020), Does Bank Competition Enhance or Hinder Financial Stability? Evidence from Indian Banking. *Journal of Central Banking Theory and Practice*, 9(s1), 1-10
- 9- Barth, J., (2018), Benefits and costs of a higher bank "leverage ratio". *Journal of Financial Stability*, 38, 57-80
- ١٠- بوهرين، فتحية، (٢٠١٧)، "دراسة صلاية القطاع المصرفي الجزائري خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠١٥"، *مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد ٢١، العدد (٦٣) ص ٢٦١-٢٩٣*.

- 11- Altaee, H. Talo, A. Adam, M., (2013), " Testing the financial stability of banks in GCC countries: pre and post financial crisis", *International Journal of Business and Social Research (IJBSR)*, Vol -3, No.-4, PP 93-105.
- ١٢- توفيق، هوزان، (٢٠١٥)، "قياس الإستقرار المالي لعينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة من ٢٠٠٦-٢٠١٠"، *مجلة جامعة زاخو، المجلد ٣ (B)، العدد ٢*، ص ٥٣٧-٥٥٥.
- 13- Berger, B.,(2016), "Do Capital Ratin Reduce Risks in Bank?", *Bank& Finance, south-western, USA*, PP, 140-.159
- ١٤- زيريرانيا، الحموي نرمين، (٢٠١٦)، "مدى ملائمة مؤشر Z-Score لقياس الإستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية"، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية* المجلد (٣٨)، العدد (١)، ص ٣٠٣-٣٢١.
- ١٥- بن مخلوف، أميره (٢٠١٦)، "آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الإستقرار المالي: دراسة حالة عينة من البنوك العربية العاملة بالجزائر"، *رسالة دكتوراه، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي*.
- ١٦- بوعلی ميلود، محمد الاخضر، (٢٠١٤)، "تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية بالتطبيق على البنك الوطني الجزائري"، *رسالة دكتوراه جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة*.
- 17- Battiston, S., (2018), Financialization and unconventional monetary policy: a financial-network analysis. *Journal of Evolutionary Economics*, pp, 1-44
- 18- Batuo, E. Mlambo, K. Asongu, S., (2017)" Linkages between financial development, financial instability, financial liberalisation and economic growth in Africa", *Munich Personal RePEc Archive*, A G D I Working Paper, WP/17/030, availbale Online at <https://mpra.ub.uni-muenchen.de/82641/>.
- 19- Bdedi, A., (2017), Exploration of the impact of Basel III on the performance of Commercial bank, *University of Johannesburg* www.ssrn.

- ٢٠- عبدالمقصود، محمد، (٢٠١٩)، "العلاقة بين آليات الحوكمة الداخلية ومستويات الإستقرار المالي"، *رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة القاهرة*.
- ٢١- عطيه، محسن، (٢٠١٣)، "دور النظم المصرفية في تحقيق الإستقرار المالي"، *رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس*.
- 22- Alsayed, S., Eh Alzurqan, S. Alruod, S., (2015) " The Readiness Of The Jordanian Banks To Apply The Requirements Of The BASEL (3) Convention. *International Business and Management*, Vol. 11, No. 1, 2015, pp. 89-97.
- ٢٣- منصور، بشرى، (٢٠١٧)، "تقييم أثر المخاطر المصرفية على الإستقرار المالي للقطاع المصرفي اليمني: دراسة قياسية على البنوك العربية اليمنية خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٣"، *رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة قناة السويس*.
- ٢٤- تقرير الإستقرار المالي في الدول العربي الصادر عن صندوق النقد العربي من ٢٠١٦-٢٠١٨.
- ٢٥- التقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن صندوق النقد العربي من ٢٠٠٧-٢٠١٧.
- 26- Bhattacharya, M., (2020), Credit risk and financial integration: An application of network analysis. *International Review of Financial Analysis*, pp, 10-25..
- 27- Borio, C., (2011), Rediscovering the macroeconomic roots of financial stability policy: Journey, challenges, and a way forward. *Annu. Rev. Financ. Econ.*, 3(1), pp, 187-237.